المقدمة والمنطلق:

لقد ازداد توافر البيانات والتقنية بشكل سريع خلال العقود الماضية، لقد تطور الظهور المتزايد للبيانات والتقنية بشكل سريع، مما أدى إلى نقلة نوعية في القطاعين العام والخاص بطرق عديدة، وساهم في رفع سقف توقعات المواطنين في هذا المجال، وزاد من أهمية مسؤولية الإبداع الرقمي للحكومات في مختلف أنحاء العالم. ويمكن من خلال توظيف هذه التقنية في مجالي الإدارة العامة وتقديم الخدمات العمومية، إذا تم ذلك على النحو المناسب، أن يَحد من فرص الفساد، ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاع العام. كما يمكن توظيفها أيضًا لدعم المشاركة العامة في موضوع مكافحة الفساد، على سبيل المثال: السماح للعامة (أفراد المجتمع) بالوصول إلى نطاق أوسع من المعلومات عند تبادلها، والسعي إلى إشراكهم في هذا المجال. وأخيراً، يمكن للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني -من خلال العمل بصورة مستقلة ومشتركة- الاستفادة من هذه التقنية بشكل مباشر لتحسين فعالية الكشف عن الفساد والإبلاغ عنه والتحقيق فيه. فضلًا عن ذلك، يمكن من خلال تبني ابتكارات معنية بمكافحة الفساد في مجال تقنية المعلومات والاتصالات أن يعزز من التعاون والشراكة في مجالي مكافحة الفساد وحماية النزاهة (داخل الحكومة)، وذلك عبر إتاحة التعاون بين مؤسسات الدولة والمواطنين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص.

وينبغي عند توظيف مثل هذه التقنية الأخذ بالاعتبار المخاطر المقترنة بها، ومن ذلك إساءة استخدامها لأغراض إجرامية، ووجود احتمالية لأن يسئ استخدامها من قبل الكيانات العامة، ونشوء مخاوف متصلة بها من حيث إمكانية الوصول والجانب الأمني. وينبغي عند توظيف هذه التقنية في مجال مكافحة الفساد أن يشمل ذلك ضمانات ضد إساءة استخدامها لأغراض إجرامية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما الحق في عدم التدخل في الخصوصية على نحو تعسفي أو غير قانوني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية. أضف إلى ذلك، أن البعض قد يواجه صعوبات تتعلق بالوصول المحدود لمثل هذه التقنية أو قد يكون حتى البعض الآخر لا يمكنه من الأساس الوصول إلى مثل هذه الحلول الرقمية بسبب عدم توفر خدمة الإنترنت أو الهاتف الذكي، ولذلك من الضروري الإبقاء على القنوات التقليدية (اللقاءات المفتوحة، المذياع، وما إلى ذلك). وفي هذا الصدد، ينبغي تبني نهج متعدد القنوات لضمان استفادت جميع فئات المجتمع من هذه التقنيات ووصولهم إليها.

وقد نصت خمسة قرارات صادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهمية تقنية المعلومات والاتصالات: القرار (7/6) "التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والقرار (8/6) "منع الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة عن طريق تطبيق الممارسات الفضلى والابتكارات التكنولوجية"، والقرار (6/7) "متابعة إعلان مرَّاكش بشأن منع الفساد"، والقرار (5/8) (رفع الوعي العام لتعزيز النزاهة)، والقرار (13/8) (إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين مؤسسات التدقيق العليا وأجهزة مكافحة الفساد لمنع الفساد ومكافحته على نحو أكثر فعالية)؛ حيث توفر هذه القرارات إطارًا لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف الاتفاقية.

إذ تدعو خطة دول العشرين لمكافحة الفساد للأعوام 2019م-2021م، مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد في دول العشرين إلى " اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز وتشجيع النزاهة والشفافية داخل القطاعين العام والخاص"، وكذلك إلى "تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بفرص التقنيات الحديثة ومخاطر الفساد المقترنة بها."؛ وقد أقّرت مجموعة العمل كجزء من جهودها في مكافحة الفساد، خلال رئاسة اليابان لدول المجموعة، موجز الممارسات الجيدة بشأن تعزيز النزاهة والشفافية في تطوير البنية التحتية، والذي حدد تدابير مُعينة ليتم تنفيذها من قبل دول مجموعة العشرين وغيرها من الدول لتعزيز النزاهة والشفافية في المشاريع العامة للبنية التحتية من خلال توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في مثل هذه المشاريع. ولذلك، حددت المملكة العربية السعودية موضوع (توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز النزاهة في القطاع العام) كمسألة ذات أولوية خلال رئاستها لدول المجموعة في العام 2020م، بهدف تبادل الخبرات حول الكيفية التي يمكن لمثل هذه التقنية أن تعزز من فعالية وكفاءة القطاع العام؛ وتُساهم في تعزيز الشفافية، والبيانات الحكومية، والثقة العامة، ومنع الفساد. وقد حددت رئاسة

المملكة لدول مجموعة العشرين برنامجاً مبتكراً يهدف إلى تحقيق نواتج عملية، بالتعاون مع المنظمات الدولية في تطوير، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- *المبادئ رفيعة المستوى بشأن توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز النزاهة في القطاع العام.*

إمكانية التطبيق؛ النطاق والتعريف

إذ تركز هذه المبادئ على ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

أ- إدارة عامة وخدمات عمومية رقمية تتسم بالفعالية والشفافية.

ب- تقنية المعلومات والاتصالات في المشاركة العامة نحو مكافحة الفساد.

ت- تقنية المعلومات والاتصالات في كشف الفساد والتبليغ عنه والتحقيق في قضاياه.

تستند هذه المبادئ على المعايير والتوصيات الدولية القائمة المنبثقة عن المنظمات الدولية، بما في ذلك المذكرة التمهيدية بشأن مبادئ البيانات المفتوحة لمجموعة العشرين نحو مكافحة الفساد، ومبادئ دول العشرين بشأن تعزيز النزاهة في المشتريات العامة. وتتسم هذه المبادئ بالمرونة التي من شأنها أن تتيح للدول تنفيذها بفعالية وفقًا لأنظمتها القانونية.

إذ لا تميل هذه المبادئ لتكون إلزامية بشأن أي تقنيات محددة للاستخدام، ويعود ذلك إلى أن أغلب التقنيات المناسبة تختلف بمرور الوقت، وبين الدول تبعاً للأولويات الوطنية، والموارد، والنضج الرقمي. كما أنه لا يوجد حل ذات نهج واحد يُناسب الجميع. وبدلًا من ذلك، تدعم هذه المبادئ تحديد فرص توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في مكافحة الفساد، وتوفر إرشادات عملية لوضع حلولًا لهذه التقنية في مكافحة الفساد.

ولأغراض هذه المبادئ، سوف تستخدم التعاريف والإشارات التالية:

يُقصد بمصطلح "الشفافية" الإفصاح عن المعلومات والبيانات والقواعد والخطط والعمليات والإجراءات الحكومية؛ حيث تضمن أن الموظفين العموميون يتصرفون على نحو واضح ومفهوم، وأن تُقدم تقارير بالنسبة لأنشطتهم. كما تُشير إلى أن العامة يمكنهم بسهولة معرفة الإجراءات التي قامت بها الحكومة.

ويُقصد بمصطلح "المساءلة" تحميل الأفراد والوكالات والمنظمات مسؤولية الإبلاغ عن أنشطتهم وتنفيذ صلاحياتهم على النحو الواجب. تركز النهج النموذجية للشفافية والمساءلة، بوصفها عناصر تمكين للانفتاح الحكومي، على الحد من عدم تماثل المعلومات. ويعتبر مبدئي الشفافية والمساءلة أساسيين في الوقاية من الفساد وتعزيز الثقة في المؤسسات؛ كما أنهما من بين الأغراض الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والتي تعتبر الإطار القانوني العالمي لمكافحة الفساد.

ويُقصد بـ "تقنية المعلومات والاتصالات" التقنيات الرقمية القائمة والناشئة، بما في ذلك الإنترنت، والأجهزة، والتقنيات المتنقلة، ومجالي جمع البيانات وتحليلها، المستخدمة لغرض تحسين عرض المحتوى الرقمي والبحث عنه، والوصول إليه، وتحليله، وجمعه، وتبادله، وتوليده، بما في ذلك تطوير الخدمات والبرامج الحاسوبية.

ويُقصد بـ"الاشتمال المالي" أن يكون لدى الأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المُفيدة والميسُورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم – تقديم المعاملات، وخدمات المتعلقة بالمدفوعات، والمدخرات، والائتمان، والتأمين، على نحو مسؤول ومستدام.

أ. إدارة عامة تتسم بالفعالية والشفافية، وتقديم خدمات عامة رقمية:

المبدأ الأول: توفير خدمات عامة رقمية لتحسين الكفاءة والحد من فرص الفساد:

أ) ينبغي على دول مجموعة العشرين استكشاف السبل التي يمكن من خلالها لتقنية المعلومات والاتصالات أن تُسهل وضع البرامج التي تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العمومية.

ب) وينبغي على دول العشرين أن تستحدث مثل هذه التقنيات أو تعزز من استخدامها، حسب الاقتضاء، في توفير الخدمات الحكومية، ومن ذلك على سبيل المثال: عند إصدار الهوية الوطنية للمواطنين، وتسجيل الشركات، وفرض الضرائب، والتخليص الجمركي، وإصدار التراخيص، وما إلى ذلك. وبما أن الفساد كثيراً ما يحدث في الإجراءات البيروقراطية البطيئة والغير شفافة ويكون متخفيًا ما بينها، فإن هذه الابتكارات الرقمية يمكن أن تحد من مخاطر الفساد عن طريق تحسين الكفاءة والحد من فرص الفساد في تقديم الخدمات الحكومية عن طريق تقييد السلطة التقديرية للمسؤولين العموميين، حيثما أقتضى ذلك. كما يمكن تعزيز قياس الإنتاجية والمساءلة بشأن تقديم الخدمات من خلال الأتمتة (التشغيل الآلي).

ج) وينبغي لدول مجموعة العشرين، عند توظيفها لمثل هذه التقنيات، أن تكفل اتخاذ تدابير ملائمة للتصدي لخطر استخدام هذه التقنيات لأغراض غير مشروعة، وكذلك ضمان ألا يؤدي استخدامها إلى إضعاف إنفاذ التدابير الأخرى لمكافحة الفساد.

المبدأ الثاني: تحسين معايير المشتريات الإلكترونية والبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية وتشجيع المنافسة العادلة:

تعتبر معايير المشتريات الإلكترونية والبيانات المفتوحة وسيلةً لمنع الفساد وتعزيز الشفافية وتشجيع المنافسة العادلة. وتسهل المنصات الإلكترونية الوصول إلى المناقصات العامة، وتحد من التعامل المباشر بين الموظفين المعنيين بالمشتريات والمسؤولين في الشركات، وتزيد من نطاق الوصول إلى هذه المناقصات والمنافسة عليها، وتتيح إمكانية اكتشاف المخالفات بسهولة، مثل التلاعب في العطاءات. كما أن لرقمنة عمليات الشراء أن يُعزز من الضوابط الداخلية لمكافحة الفساد، ويساهم أيضاً في كشف التصرفات التي قد تخل بقيم النزاهة، ويوفر سجلات لمراجعة الحسابات يمكن من خلالها تسهيل أنشطة التحقيق. وينبغي على دول مجموعة العشرين تطوير وتعزيز استخدام الأدوات الإلكترونية، في حدود الموارد المتاحة، من أجل إدارة عمليات المشتريات العامة والإعلان عنها، بما في ذلك عمليات التخطيط، وطرح المناقصات وترسيتها، وما يعقب ذلك. وتُشجع دول العشرين أيضاً على وضع وتنفيذ معايير معنية بالبيانات المفتوحة في جميع قطاعات الحكومة (مثل معيار بيانات التعاقد المفتوح)، بما في ذلك ضمن نفقات الميزانية المُتعلقة بالمشتريات العامة. وينبغي على دول العشرين أيضًا أن تنظر في الاستفادة على النحو المناسب من البيانات الضخمة، واستكشاف التقنيات الجديدة، لتحديد المخاطر والأعلام الحمراء (مؤشرات الخطر) في مجال المشتريات على نحو أفضل، وكذلك لكشف ممارسات الفساد، وتعزيز التدابير الوقائية.

المبدأ الثالث: توظيف نظم الدفع الإلكتروني للحد من فرص الفساد وتعزيز الشفافية وإمكانية تتبع عمليات الشراء:

وبما يتماشى مع المبادئ الرفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين بشأن تنظيم مكافحة الفساد، فأنه ينبغي لدول المجموعة أن تنظر في توسيع نطاق استخدام أساليب الدفع الإلكترونية للحد من التعاملات النقدية في المشتريات العامة. إذ أن لذلك أن يقلل من فرص الفساد ويعزز من الشفافية وإمكانية تتبع عمليات الشراء. على أن يراعى في ذلك الشمول المالي وأمن المعلومات.

المبدأ الرابع: ضمان اتباع نهج شامل في النظم المبتكرة لتقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز فعالية تدابير مكافحة الفساد.

إذ ينبغي لدول مجموعة العشرين في تقديمها للخدمات العامة الرقمية ضمان سهولة وصول جميع فئات المستخدمين إلى ما يقترن بها من تطبيقات وأدوات رقمية، على سبيل المثال: من خلال النظر في إتاحة الوصول السهل إلى البيانات، واعتماد أكثر من لغةٍ لها، والأخذ في الاعتبار تخصيص أدوات رقمية للفئات غير المتعلمة من المستخدمين، وما إلى ذلك. كما ينبغي على دولِ المجموعة ضمان حماية خصوصية البيانات الشخصية والمحافظة عليها بطريقة آمنة. حيث أن لذلك أن يُشجع على التعزيز من استخدام الخدمات، والذي بدوره سيعزز من فعالية تدابير مكافحة الفساد (مثلًا، عن طريق تعزيز استخدام الآليات المعنية بمعالجة طلبات التظلم الإلكترونية، والخدمات الحكومية الرقمية، وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، ينبغي لدول العشرين أن تُرحب وتفسح المجال أمام الابتكار المسؤول، والذي من شأنه أن يُحسن الكفاءة، ويعزز من عملية المنافسة، ويوسع من نطاق الوصول للخدمات؛ شريطة ألا يؤثر ذلك على الأمن القومي، وغير ذلك من أهداف السياسات العامة. وحسب الاقتضاء، نُشجع دول العشرين على النظر في الموضوعات المُتعلقة بالموضوعات ذات الصلة بنوع الجنس، عند اعتمادها لمثل هذا النهج الشامل.

ب. الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات في المشاركة العامة لمكافحة الفساد:

المبدأ الخامس: التشجيع على اعتماد وتنفيذ معايير حكومية مفتوحة:

أ) تُشجِّع دول العشرين على نشر المعلومات الحكومية وإتاحة الوصول إليها، ما لم تكن هناك قيود تمنع ذلك ومحددة بوضوح، وذلك على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية، وبما يتماشى مع المادة (13) الفقرة (د) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال إنشاء منصات معلومات حكومية.

ب) ينبغي لدول العشرين أن تعزز من وجود المنصات الآمنة الإلكترونية، وذلك لتسهيل المشورة العامة، بهدف توسيع نطاق المُشاركة وتعليقات المواطنين بشأن الخدمات العامة الأساسية، وغيرها من السياسات العامة، والتشريعات؛ مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتعلقة بالأمن والخصوصية والسرية وحماية البيانات الشخصية.

ج) ينبغي على دول العشرين أن تستكشف الإمكانية التي يمكن بها لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات أن تُشجع المُشاركة الفعالة والاستباقية للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، ويأتي ذلك بهدف رفع الوعي العام بمخاطر الفساد؛ وقد يكون ذلك من خلال منصات إلكترونية قائمة أو جديدة، أو استكشاف إمكانية إتاحة فرص التشاور المستقبلية على وسائل التواصل الاجتماعي.

ج. دور تقنية المعلومات والاتصالات في كشف الفساد والتبليغ عنه والتحقيق فيه:

المبدأ السادس: تيسير تبادل المعلومات والتواصل الإلكتروني لمنع مخاطر الفساد وكشفها والتصدي لها على نحو أفضل:

أ) ينبغي على دول مجموعة العشرين أن تنظر في إمكانية استخدام أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات التي قد تُسهل المشاركة الإلكترونية للمعلومات ذات الصلة (أي التي يمكن أن تساعد في منع مخاطر الفساد وكشفها والتحقيق فيها والتعامل معها) بين كيانات القطاع العام المعنية بمكافحة الفساد، وذلك بما يتفق مع المبادئ الأساسية لأنظمتها القانونية الداخلية. كما ينبغي على الدول ضمان حماية الحقوق ذات الصلة بالخصوصية وغيرها من أشكال الحماية القانونية المرتبطة بالبيانات، بما في ذلك القواعد الواضحة والقوية بشأن الحدود المسموح بها لتخزين البيانات وتبادلها.

ب) وإدراكًا لما يحدث من رقمنةٍ للخدمات بشكل مُتزايد في القطاعين العام والخاص، فإننا ندعو دول العشرين إلى استكشاف الكيفية التي يمكن بها لتقنية المعلومات والاتصالات أن تيسر التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص، وذلك بما يتماشى مع المادة (39) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المبدأ السابع: النظر في استخدام التقنيات الجديدة لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه:
ينبغي لدول مجموعة العشرين، بما يتفق مع المبادئ الأساسية لأنظمتها القانونية المحلية، أن تنظر في استخدام أنظمة تقنية حديثة لتحديد حالات الفساد المحتملة. حيث أن لذلك أن يساعد مؤسسات القطاع العام على تحديد مخاطر الفساد وغسل الأموال وإدارتها. كما ينبغي على دول العشرين عند تطوير مثل هذه الأدوات وتوظيفها ضمان الاحترام التام لحقوق الأفراد وخصوصيتهم.

المبدأ الثامن: تطوير عملية المراقبة على الأموال العامة:
ينبغي على دول العشرين أن تنظر، عند الاقتضاء، في توظيف تقنية المعلومات والاتصالات وغيرها من التقنيات المبتكرة، لرصد عمليات التمويل العام والمشاريع للكشف على نحو أفضل عن مخاطر الفساد وأوجه القصور. كما قد يُسهم ذلك في تعزيز شفافية الإدارة المالية العامة وكفاءتها والمساءلة عنها. ويمكن أن يشمل ذلك إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة من خارج القطاع العام لتطوير تقنيات أو أساليب مبتكرة لرصد عمليات التمويل العام.

المبدأ التاسع: تشجيع الإبلاغ عن ممارسات الفساد:
ينبغي على دول مجموعة العشرين إنشاء قنوات اتصال وتدابير وأنظمة مستندة إلى تقنية المعلومات والاتصالات لتيسير الإبلاغ العام عن جرائم الفساد، وذلك بما يتماشى مع المبادئ رفيعة المستوى لدول مجموعة العشرين بشأن حماية المبلغين، ووفقاً للمادتين (13) و (33) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما ينبغي أن تشترط دول العشرين على السلطات المختصة أن تتولى مُتابعة هذه البلاغات على النحو الواجب.

المبدأ العاشر: تعزيز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات للتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد:
ينبغي أن تنظر دول مجموعة العشرين في توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتيسير وتحسين كفاءة وفعالية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد. على سبيل المثال، من خلال استخدام منصات إلكترونية للاتصال وتبادل المعلومات بين موظفي إنفاذ القانون المعنيين بمكافحة الفساد، والذين يكونون من ولايات قضائية مختلفة.

المبدأ الحادي عشر: تعزيز بناء القدرات بفعالية:
ينبغي أن تبذل دول العشرين جهودًا نحو ضمان تزويد المحققين والمدعين العامين والمسؤولين الحكوميين في مجال مكافحة الفساد، المُناطة بهم مسؤوليات مكافحة الفساد، بالمعرفة الكافية، والمهارات الرقمية المناسبة، والأدوات، والتوجيهات، والتعليم المتنوع. إذ أن من شأن ذلك أن يسمح لهؤلاء المسؤولين بالعمل والتأقلم مع سرعة تطور التقنية، لما في ذلك من أثرٌ إيجابي في التصدي للمخاطر المتعلقة بالفساد بصورة أكثر فعالية.